«سوق العمل الخليجية» تبحث اليوم قضايا التدريب

■ الدمام - اتحاد الغرف الخليجية

□ تستضيف غرفة الشرقية بالمملكة العربية السعودية أعمال الاجتماع الأول للجنة الموارد البشرية وسوق العمل الخليجية في 17 نوفمبر/ تشرين الأول 2008م بهدف بحث قضايا التدريب والتأهيل في دول المجلس وكذلك ما يتعلق بالأنظمة والقوانين المتعلقة بالعمالة الوطنية والأجنبية.

إلى ذلك، تبحث اللجنة مسودة اللائحة الداخلية وتسمية رئيس اللجنة ونائب رئيس اللجنة وستعمل اللجنة على بحث قضايا التدريب والتأهيل في دول المجلس والسبل الكفيلة بتطوير الموارد البشرية في المنطقة من خلال طرح رؤى وأفكار جديدة تتماشى مع التطورات الحالية التي تشهدها دول المجلس والتي تتفاوت معدلات نمو سكانها فمنها بنسب سنوية مرتفعة تتخطى 3 في المئة في السعودية وعمان، وبعضها ينمو بمعدلات تناهز 3 في المئة كالكويت، أما بالنسبة إلى الإمارات وقطر والبحرين، فتقترب معدلات النمو فيها من 2 في المئة سنويا.

وقال الأمين العام لاتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي عبدالرحيم نقي، إن قضية توطين الوظائف لدى القطاع الخاص الخليجي تحتل أهمية كبيرة بالنسبة إلى دول مجلس التعاون الخليجي في هذه الآونة، إذ بدأت هذه الدول تشهد ولأول مرة منذ عقود ما بعد الطفرة النفطية تفشي ظاهرة البطالة بين المواطنين في حين أن هناك أعداداً كبيرة من الوافدين تعمل في العديد من الوظائف والمهن في ظاهرة اقتصادية فريدة لاتتكرر في معظم الدول.

وبيَّن نقي أن التوزيع المهني للقوى العاملة في دول مجلس التعاون الخليجي يعاني اختلالا واضحا، إذ تتركز النسبة الكبرى من القوى العاملة في أعمال الإنتاج والخدمات، في حين أن نسبة المهنيين

عبدالرحيم نقي

والفنيين الذين يقع على عاتقهم تحقيق التحول التنموي المنشود مازالت منخفضة لم تتجاوز 14 في المئة، في حين أن النسبة المحددة من قبل المنظمات الدولية ينبغي أن تكون في حدود 25 – 30 في المئة.

وأكد أن الغرف الخليجية تدرك أهمية التدريب والتأهيل لتطوير وتنمية الموارد البشرية المحلية لزيادة إسهامها في صنع التنمية الاقتصادية لدول المجلس. وسعت الغرف إلى المساهمة في عمليات تدريب وتأهيل المواطنين الخليجيين بهدف تنمية وتطوير القدرات والكفاءات الإدارية والإنتاجية للمواطن الخليجي بما يساعد على توطين الأيدي العاملة وتقليل الاعتماد على الأيدي العاملة الوافدة التي أخذت أعدادها بالتزايد، ما قد يشكل تهديداً لاقتصادات دول المجلس في المدى المتوسط والطويل في ظل الظروف الاقتصادية الحلية.

وقال نقي: «إن تركيز الغرف مازال منصبا على الدورات التدريبية ذات الطابع الإداري والنظري، وان تركيزها على الجانب الإنتاجي والعملي مازال ضعيفا، كما لايزال توجه الغرف نحو التدريب التأهيلي أقل بكثير من المستوى المطلوب في ظل بروز ظاهرة تفشي البطالة بين خريجي عدد من التخصصات التعليمية غير المطلوبة من قبل القطاع الخاص».

وأشار إلى أن التعاون مع الجامعات والمراكز العلمية في مجال التدريب لم يأخذ إلى الآن بعداً استراتيجياً ومنهجياً ويفتقر إلى سياسات تنفيذية واضحة، في حين أن بعض الغرف الخليجية تعاني من ضعف إقبال الشركات الخليجية الخاصة على تدريب العاملين لديها من المواطنين لضعف قناعتهم بجدوى التدريب وأهميته في رفع مستوى هؤلاء العاملين.

وأضاف أن لجنة الموارد البشرية وسوق العمل الخليجية يتوجب أن تبحث جميع الموضوعات السابقة من كل جوانبها للخروج برؤية واضحة لتأهيل وتطوير الكوادر البشرية الخليجية، مشيراً إلى أهمية تنظيم الفعاليات التي تعنى بالتوطين والمشاركة فيها، ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة لخلق فرص للتدريب والتأهيل، وإنشاء الأجهزة التي تعنى بتوظيف الشباب الخليجي، وإعادة النظر في السياسات التعليمية الحالية في دول المجلس حتى تتناسب مع متطلبات العمل في المنطقة.

السعودية تؤكد استمرار برنامج الاستثمار الحكومي والنفطي

■ الرياض - أرقام

□ قال خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود في كلمته التي ألقاها في افتتاح اجتماع قمة مجموعة العشرين الاقتصادية والتي تعقد حاليا في واشنطن: «إن المملكة ستواصل تنفيذ برنامج الاستثمار الحكومي بالإنفاق على المشاريع والخدمات الأساسية، وتعزيز الطاقة الاستيعابية»، متوقعاً أن يتجاوز برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي الـ400 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة.

كما أشار خادم الحرمين الشريفين إلى قيام السعودية بدور فاعل في ضمان استقرار السوق النفطية، وفي مساعدة الدول النامية بالتعاون مع المجتمع الدولي، لضمان عودة الانتعاش والنمو للاقتصاد العالمي، ومن ذلك الاحتفاظ بطاقة إنتاجية إضافية مكلفة تصل إلى نحو 2 مليون برميل يومياً. وتطرق إلى المبادرة السعودية بالتعاون مع الدول الصديقة لإنشاء الأمانة العامة لمنتدى الطاقة الدولي في الرياض لتفعيل الحوار بين الدول المنتجة والمستهلكة ومساعدة الدول النامية، ملمحاً إلى تجاوز المساعدات التي تقدمها السعودية النسبة التي قررتها الأمم المتحدة للمساعدات من الدول المتقدمة، ومن ذلك ما أعلنت عنه في جدة هذا العام «الطاقة من أجل الفقراء».

اليوم معرض ومؤتمر سعودي للنفط والغاز

□ أعلنت الشركة المنظمة أمس عن معرض ومؤتمر سعودي للنفط والغاز، سيقام في الفترة 17 – 19 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري بحضور رئيس مجلس البترول والثروة المعدنية في مصر ونائب رئيس مجلس الإدارة العامة لشركة البترول المصرية هادي فهمي.

وسيقوم فهمي بإلقاء خطاب الترحيب للمفوضين والعارضين والزوار، ليتضح بذلك مدى حقيقة عالمية هذا المعرض، ونوه سموه عن أهمية هذا المؤتمر الأول بالنسبة إلى المنطقة الشرقية بالمملكة وبالنسبة إلى صناعة النفط والغاز بالعالم.

وسيقام المؤتمر برعاية شركة أرامكو السعودية وسيكون الحدث الرئيسي في مجال صناعة النفط والغاز في المنطقة الشرقية بالسعودية، والذي سيجذب بدوره مستويات عالية من الخبراء والمختصين في هذه الصناعة. وعلق مدير عام مركز معارض الظهران الدولي عادل العومي، بأن حضور عدد من المؤثرين في هذا القطاع حول العالم يوضح أهمية المعرض في المنطقة، مضيفاً أن الشركات العارضة التي تمثل معاً شركات نفط عالمية وشركات صناعة معدات وشركات وطنية مصنعة للنفط والغاز ستعرض مشاريعها وأنظمتها الناجحة، بالإضافة إلى الإعلان عن التطورات الجديدة والمنتجات خلال هذا المعرض، بالإضافة إلى دعم برنامج مؤتمر لكبار المتحدثين، بحيث تم التأكيد مع 40 متحدث والذين سيلقون بدورهم الضوء على

يتوقع أن يتجاوز برنامج الاستثمار للقطاعين الحكومي والنفطي السعودي الـ400 مليار دولار خلال الخمس سنوات المقبلة

مختلف الجهات في الوقت الحاضر والمستقبل للغاز مع إلقاء الضوء على الأسعار غير المستقرة. وأشار إلى أنه ستتم تغطية أمور الصيانة وإدارة الصهاريج والإنتاج والحفر والنقل والوسائل السطحية والصحية والأمان والجوانب البيئية في صناعة النفط والغاز. ومن جهته، علق رئيس مجلس الإدارة في شركة أي إي إس بيرو زيبلي بأن «الشركات العالمية المشاركة في المعرض السعودي للنفط والغاز من مختلف جهات العالم هي دليل على أهمية هذا المعرض»، مبيناً أن «المعرض سيكون نموذجاً قوياً لعرض آخر الاكتشافات والتكنولوجيا والمنهجيات المتعلقة في هذا المجال والاجتماع بأكبر المؤثرين في هذا السوق».

ارتفاع انتاج عمان من النفط 6,5%

أظهرت بيانات حكومية أن إنتاج الخام ارتفع إلى 750 ألف برميل يومياً

□ ارتفع متوسط إنتاج عمان من النفط الخام بنسبة 6,5 في المئة على أساس سنوي في الشهور التسعة الأولى من العام 2008؛ لكن صادرات النفط تراجعت مع استهلاك الاقتصاد النامي في الدولة الخليجية لمزيد من النفط.

وأظهرت بيانات حكومية أن إنتاج الخام ارتفع إلى 750 ألف برميل يوميا حتى سبتمبر/ أيلول 2008 من 707 آلاف برميل يوميا قبل عام مضى.

وتعمل عمان على تعويض انخفاض في الإنتاج النفطي بدأ العام 2001 بعدما وصل الإنتاج حينئذ إلى قمة تبلغ نحو 900 ألف برميل يوميا.

وتراجع إجمالي صادرات الخام من الدولة غير العضو في «أوبك» بنسبة 3,6 في المئة في الشهور التسعة الأولى من العام بسبب ارتفاع الطلب المحلي.

وبلغت صادرات النفط نحو 590 ألف برميل يوميا انخفاضا من نحو 612 ألف برميل يوميا في الفترة نفسها من العام الماضي.

واختصت الصين بنحو نصف صادرات النفط العماني. ومن المشترين الآخرين اليابان وتايلند وكوريا الجنوبية. وأظهرت بيانات وزارة الاقتصاد الوطني أن الدولة الخليجية باعت نفطها بمتوسط سعر 103,87 دولارات للبرميل في الفصول الثلاثة الأولى من العام الجاري بزيادة بنسبة 66,2 في المئة عن العام 2007.

سورية لا تعتزم خفض أسعار المشتقات النفطية

صرح وزير النفط السوري سفيان العلاو بأن الحكومة لا تعتزم تخفيض أسعار المشتقات النفطية في الأسواق المحلية بعد انخفاض أسعار النفط العالمية.

ونقلت صحيفة «الثورة» السورية الرسمية أمس عن العلاو أن أسعار المشتقات في الأسواق المحلية لا تزال مدعومة من الحكومة وتباع بأقل من الأسعار العالمية.

وكانت الحكومة السورية رفعت سعر المشتقات مع ارتفاع أسعار النفط عالميا إذ كان سعر البرميل وصل إلى 174 دولارا، إلا أنه عاد للانخفاض ليصل إلى حدود 56 دولارا دون أن تخفض الحكومة الأسعار.

ولفت الوزير إلى انخفاض الاستهلاك المحلي من المشتقات في الأشهر التي تلت رفع الأسعار منذ مايو/ أيار الماضي.

روسيا تعتزم خفض رسوم تصدير النفط الخام مجدداً

قال مصدر مطلع في وزارة المالية الروسية أن الحكومة قد تخفض الرسم الجمركي المفروض على تصدير النفط الخام من روسيا اعتبارا من الأول من شهر ديسمبر/ كانون الأول المقبل من 287,3 دولارا للطن إلى 192,1 دولارا. وذكرت وكالة أنباء «نوفوستي» الروسية أن سبب اتخاذ قرار التخفيض الجديد يعود إلى هبوط أسعار النفط المتواصل في الأسواق العالمية. وكانت الحكومة الروسية قد خفضت رسم تصدير النفط الخام اعتبارا من الأول من شهر نوفمبر الجاري من 372,2 إلى 287,3 دولارا للطن كما كان عليه الأمر في شهر أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.

«غلوبل»: سهم «الفوسفات الأردنية» بـ 36,62 ديناراً أردنياً

■ الكويت - غلوبل

□ قيَّم بيت الإستثمار العالمي (غلوبل) سهم شركة مناجم الفوسفات الأردنية على أساس طريقة المتوسط الوزني لطريقة خصم التدفقات النقدية والتقييم النسبي، بـ 36,62 دينارا أردنيا للسهم. وقد أغلق السهم في سوق عمان للأوراق المالية يوم 11 نوفمبر/ تشرين الثاني الجاري عند سعر 23,55 دينارا؛ ما يعني أن القيمة المقدرة على أساس المتوسط الوزني تزيد بنسبة 55 في المئة على سعر السوق الحالي.

وتعتبر شركة مناجم الفوسفات الأردنية خامس أكبر منتج للفوسفات الصخري عالي الجودة وثالث أكبر مصدر لهذه المادة في العالم. وتم إنشاء الشركة كشركة مساهمة في العام 1949 وأصبحت شركة مساهمة عامة في العام 1953، وتتمثل أغراضها في استخراج وتسويق الفوسفات الصخري وإنتاج الأسمدة والاستثمار في إنشاء شركات ذات صلة بهذا القطاع. يستخرج الفوسفات الصخري بشكل رئيسي من مناجم منطقة الرصيفة والحسا والأبيض والعشيدية التي تقدر احتياطياتها 1,47 مليار طن من الصخور. وللشركة ثلاث شركات شقيقة وهي الشركة الهندية الأردنية للكيماويات وشركة نيبون الأردن للأسمدة وشركة مناغيوم لتطوير المناجم.

وقد استثمرت شركة مناجم الفوسفات الأردنية في شركة الأبيض للأسمدة والكيماويات الأردنية، والشركة الوطنية لخطوط الملاحة الأردنية وشركة المغنيزيا الأردنية وشركة ترافرتين.

وشهد سهم الشركة تقلبات كثيرة في سوق الأسهم، وباستخدام بيانات السعر المعدل على أساس شهري على مدى فترة خمس أعوام، نجد أن نسبة «البيتا» لهذا السهم تبلغ 1,9 وهي نسبة تؤثر على عملية التقييم. وعند المستوى الحالي للسهم، تبلغ نسبة السعر/ الربحية بلغ 5,2 أضعاف و 4 أضعاف للعامين 2008 و 2009 على التوالي. وأوصى بيت الإستثمار العالمي (غلوبل) بشراء سهم الشركة.

الأداء المالي للشركة

ارتفعت إيرادات مبيعات الشركة بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 15 في المئة خلال الفترة 2003–2007، وقد بلغت إيراداتها في العام 2007، 354 مليون دينار أردني مقارنة مع 289 مليون دينار في العام 2006. وشكلت إيرادات مبيعات الفوسفات الصخري الجزء الأكبر من هذه الأرقام؛ إذ بلغت 186 مليون دينار في العام 2007 مقارنة مع 163 في العام 2006. وتعزى زيادة الإيرادات التي نشأت عن مبيعات الفوسفات الصخري عن زيادة حجم المبيعات وارتفاع السعر خلال العام؛ إذ باعت الشركة 5,62 ملايين طن من الفوسفات الصخري في العام 2007 مقارنة مع 5,59 ملايين طن في العام 2006. من جهة أخرى، ارتفع متوسط السعر (للأسواق المحلية والخارجية) بنسبة 14 في المئة خلال العام 2007 ليصل إلى 33 دينارا للطن مقارنة مع 29 دينارا للطن في العام 2006.

وارتفعت تكاليف التشغيل، التي تشمل مصاريف البيع والتوزيع وتكاليف النقل والمصاريف الإدارية، بنسبة 23 في المئة لتبلغ 40,16 مليون دينار مقارنة مع 32,6 مليون دينار في العام 2006. بينما ارتفعت مصاريف البيع والتوزيع بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 14 في المئة في الفترة ما بين العام –2003 2007، بينما ارتفعت تكاليف النقل والمصاريف الإدارية بمعدل نمو سنوي مركب بلغ 10 في المئة.

وارتفع صافي ربح الشركة بنسبة 187 في المئة؛ إذ بلغ 46 مليون دينار (ربح السهم 0,61 دينار أردني) في العام 2007 مقارنة مع 16,07 مليون دينار (ربح السهم 0,21 دينار) في العام 2006. وقد سجل هامش الربح الصافي ارتفاعا حادا على خلفية ارتفاع الإيرادات واستمرار الدعم من المصادر الأخرى. ونتيجة لذلك، ارتفعت الهوامش الصافية للشركة من 6 في المئة في العام 2006 إلى 13 في المائة في العام 2007. وواصلت الشركة تحقيق هوامش قياسية في العام 2007 واستمر هذا التوجه خلال العام 2008، وقد حققت الشركة أعلى هوامشها على الإطلاق خلال الربع الأخير من العام توافرت بياناته في العام 2008 وهو 41 في المئة.

وبلغ إجمالي موجودات الشركة 318 مليون دينار في نهاية العام 2007 مقارنة مع 320,7 مليون دينار للعام 2006، ويعزى انخفاض إجمالي الموجودات إلى استحقاق القرض الذي يخفض الدين المتبقي على الشركة. وكانت الشركة قد أصدرت في العام 2004 سندات دين بالدينار الأردني والدولار الأميركي بقيمة 57 مليون دينار أردني لتسديد سندات «أتش إس بي سي» وسندات أمانة الاستثمار الأردنية التي استحقت في العام 2005؛ إذ سددت الشركة قيمة الكل السندات بتاريخ استحقاقها عن طريق تحويل المبلغ المتراكم في حساب النقدية المقيّدة وباقتراض مبلغ 40,2 مليون دولار.

واختتم تقرير بيت الاستثمار العالمي (غلوبل) تقريره بنظرة تفاؤلية للتوقعات المستقبلية لشركة مناجم الفوسفات الأردنية متفائلة للغاية، مرجعاً ذلك إلى أسعار الفوسفات في الأسواق العالمية والتي هي في ارتفاع مستمر، ولا يتوقع لها أن تتراجع في المستقبل القريب بالنظر إلى الطلب القوي على الأسمدة والمدفوع بتزايد أعداد السكان واستمرار نمو الاقتصادات الناشئة كالهند والصين.

وعلى صعيد العرض والطلب على المستوى العالمي، لا يزال الطلب يفوق العرض. وهو السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الفوسفات وبشكل مستمر خلال العام 2007 لتصل حاليا إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق. وبما أن الطلب العالمي على أسمدة الفوسفات يتجاوز العرض، وبالنظر إلى كون عملية زيادة الطاقة الإنتاجية تستغرق عدة أعوام، فإن الضغوط على العرض ستستمر على المدى المتوسط.